

المديرية العامة للضرائب
ⵜⴰⵎⴰⵏⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏⵜⵣⵔⴼⵜ
DIRECTION GÉNÉRALE DES IMPÔTS

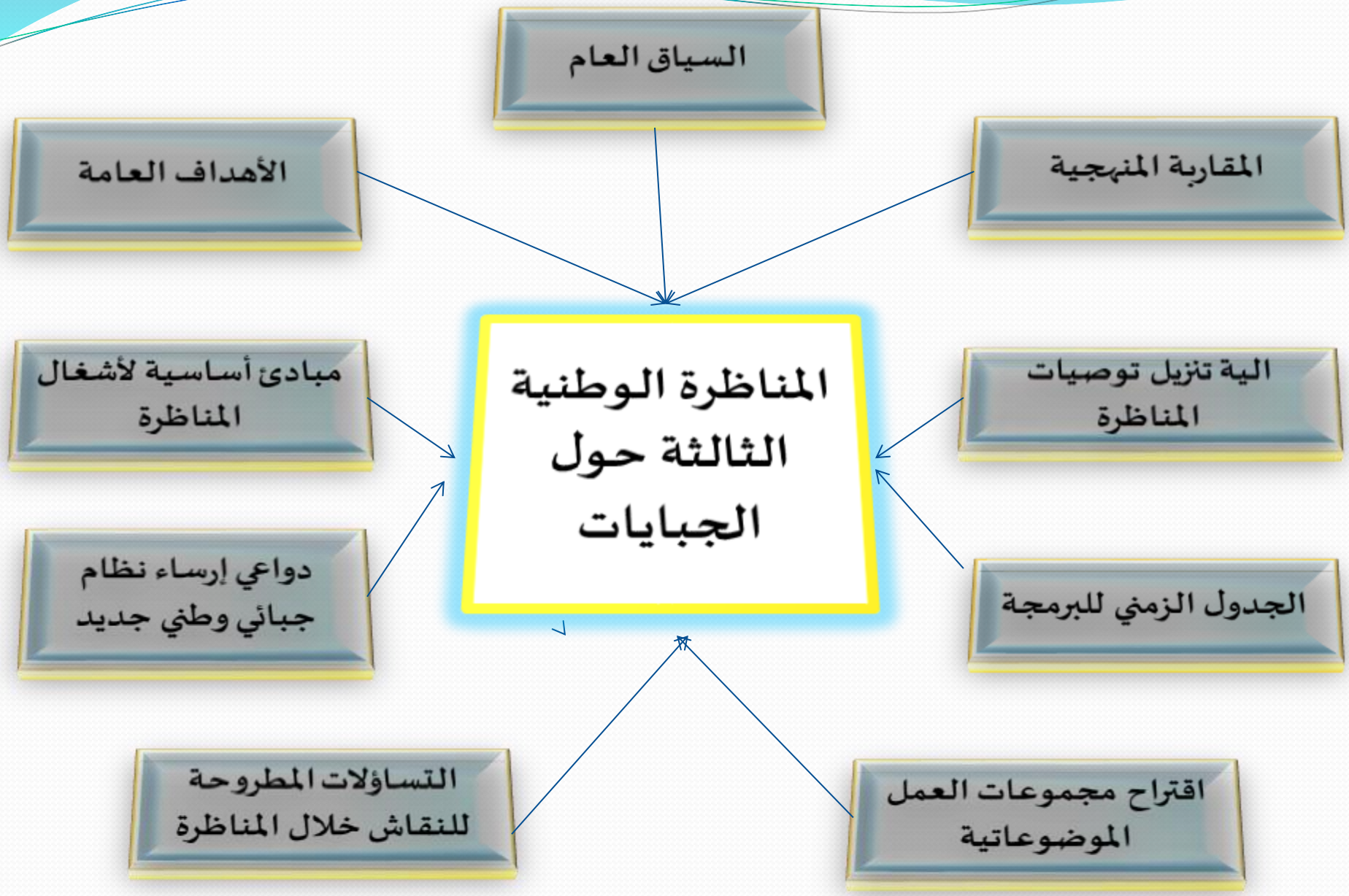
ورقة تأطيرية

حول المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات

الصخيرات

بتاريخ 03 و 04 ماي 2019




السياق العام
الأهداف العامة
المقاربة المنهجية
المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات
مبادئ أساسية لأشغال المناظرة
الية تنزيل توصيات المناظرة
دواعي إرساء نظام جبائي وطني جديد
الجدول الزمني للبرمجة
التساؤلات المطروحة للنقاش خلال المناظرة
اقتراح مجموعات العمل الموضوعاتية

السياق العام

تندرج المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات، المزمع تنظيمها يومي 3 و 4 ماي 2019 بالرباط، تحت شعار "العدالة الجبائية"، في إطار النقاش الدائر اليوم حول آفاق النموذج التنموي الوطني ، على ضوء التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، وفي سياق دولي يتسم بالصرامة في تطبيق قواعد الامتثال الضريبي.

الأهداف العامة

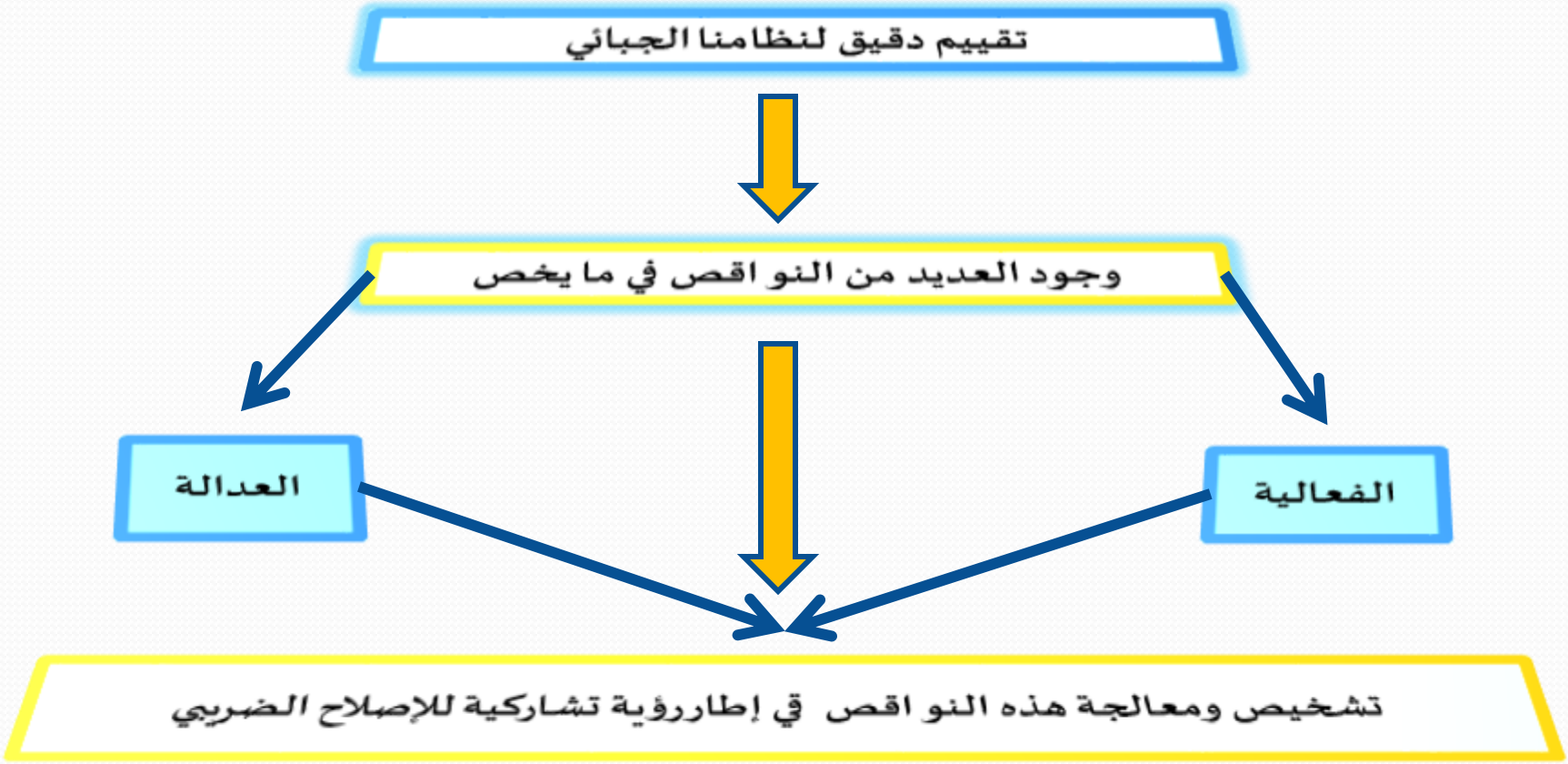
تنظيم هذه المناظرة في نسختها الثالثة، أملته الضرورة الملحة لبلورة نظام جبائي وطني جديد من شأنه تحقيق المزيد من العدالة والفعالية والتنافسية للنهوض بالتنمية مع التقيد بالمبادئ المعمول بها دوليا في مجال الحكامة الجبائية الجيدة.

مبادئ أساسية لأشغال المناظرة

- تشكل المناظرة الوطنية حول الجبايات موعدا متميزا للنقاش وتبادل الآراء والتحليل والتشاور حول نظامنا الجبائي وآفاقه المستقبلية شريطة أن يؤطر هذا النقاش الجماعي على نحو معقلن بالشكل الذي يضمن تغليب الرؤية المتوازنة ويأخذ بعين الاعتبار إكراهات المالية العمومية.

- كما لا ينبغي أن تتحول إلى مناسبة لتقديم مطالب فئوية أو قطاعية خاصة لا تندرج ضمن استراتيجية شاملة ومتناسقة ولا تراعي الإكراهات المتعلقة بالسياسة العمومية وكذا التطورات على المستويين الوطني والدولي.

دواعي إرساء نظام جبائي وطني جديد



دواعي إرساء نظام جبائي وطني جديد

- من منظور اقتصادي واجتماعي، ينبغي إرساء نظام جبائي يساهم بطريقة أكثر دهاء في تدارك النواقص السالفة الذكر التي تعتري نموذجنا التنموي وفي مقدمتها بطالة الشباب وحاملي الشهادات وتفاقم الفوارق المجالية والاجتماعية بفعل ضعف وعدم انتظام معدل النمو.

دواعي إرساء نظام جبائي وطني جديد

- إن ضرورة النهوض بالاستثمار المنتج الذي يخلق العدد الكافي من فرص الشغل ، يقتضي بناء نظام جبائي، عماده العدالة و المساواة و يمكن من الرفع من جودة النمو وضمان انتظاميته مع توجيهه نحو القطاعات الصناعية.

- كما أن العلاقة القائمة بين النظام الجبائي والنمو الاقتصادي، تثير إشكالية استدامة الإطار الماكرو اقتصادي والتفاعل بين السياسة الجبائية وحجم النفقات العمومية في ارتباطهما مع ضبط مستوى عجز الخزينة.

دواعي إرساء نظام جبائي وطني جديد

-إن فعالية و نجاعة أي إصلاح جبائي تقاس بعدم تأثيره سلبا على استقرار الإطار الماكرو اقتصادي، حيث أنه عند حدوث الأزمات، تكون الميزانية المخصصة للنفقات الاجتماعية أول ما يتعرض للتقليص، مما يثير مرة أخرى إشكالية التفاوتات الاجتماعية وتفاقم الهوة بين مختلف الطبقات الاجتماعية.

- من جهة أخرى، فأن جودة الخدمات العمومية تعتبر المصدر الأول الذي يضفي طابع المشروعية على الضرائب المستخلصة من الملزمين .

التساؤلات المطروحة للنقاش خلال المناظرة

ثمة تساؤلات مهمة مرتبطة بتقييم نجاعة النظام الضريبي الحالي، يقترح طرحها للنقاش خلال المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات وذلك على النحو التالي:

التساؤلات المطروحة للنقاش خلال المناظرة

* ما هي الأنظمة المحفزة لرفع الإنتاجية والتنافسية والاستثمار والابتكار والبحث في إطار اقتصاد تحكمه العولمة، ويعتمد أكثر من ذي قبل على الرقمنة وعلى المعارف التكنولوجيا الحيوية، والذكاء الاصطناعي ؟

التساؤلات المطروحة للنقاش خلال المناظرة

* كيفية ترشيد النفقات الضريبية عن طريق تقييم دقيق لوقعها الإيجابي على القيمة المضافة المنتجة على الصعيد الوطني، علما أن هذه القيمة المضافة تترتب بالأساس عن عنصري الرأسمال والشغل، وبالتالي يطرح التساؤل حول التدابير الجبائية التي من شأنها التحفيز على خلق مناصب الشغل مع إرساء توازن متكافئ بين هذين العنصرين؟

التساؤلات المطروحة للنقاش خلال المناظرة

* كيف يمكن توزيع العبء الضريبي حسب قدرة و استطاعة كل شخص (العدالة والتضامن) و ذلك عبر توسيع قاعدة الوعاء الضريبي، والمكافحة الفعالة للغش والتهرب الضريبين، وادماج أمثل للقطاع غير المهيكل ؟

التساؤلات المطروحة للنقاش خلال المناظرة

* كيف يمكن توسيع قاعدة الفاعلين الاقتصاديين من أجل تعزيزخلق الثروة وتوزيعها ؟

* كيف يمكن الحد من الريع والفوارق الإجتماعية والمجالية؟

* ما هي الطريقة المثلى لإدماج الإكراهات المرتبطة بالامتثال الجبائي الدولي ؟

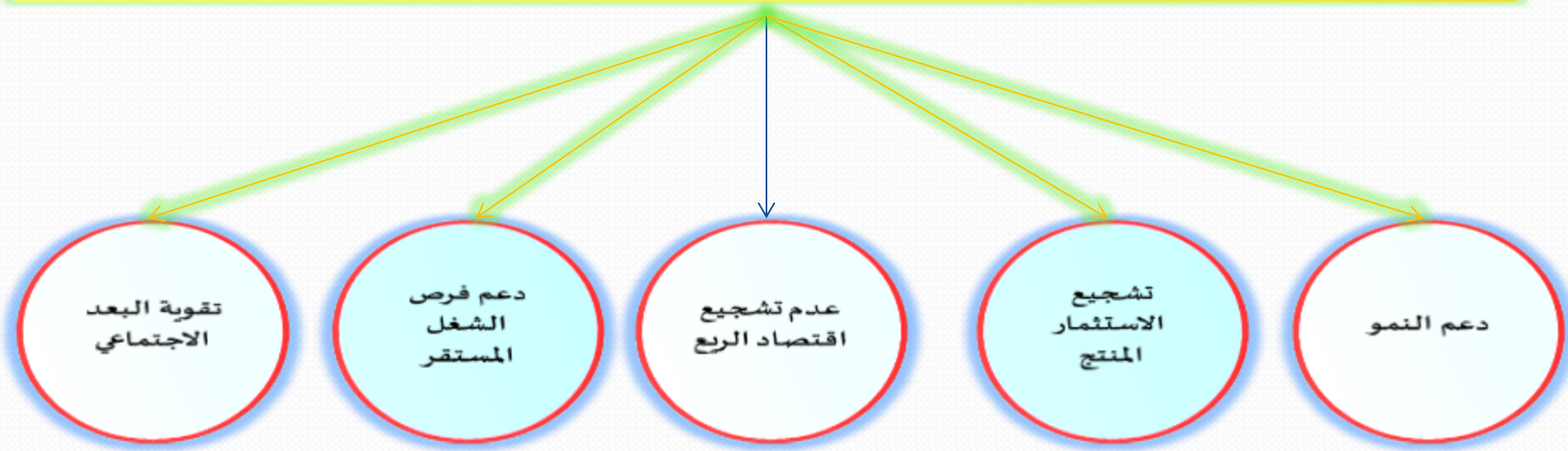
التساؤلات المطروحة للنقاش خلال المناظرة

تروم الدراسة المعمقة للإشكاليات المزمع طرحها، ارساء نظام جبائي أكثر عدالة من الناحية القانونية والعملية ، عدالة من شأنها أن تمكن هذا النظام الضريبي من لعب دوره الحقيقي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمغرب.

المقاربة المنهجية

تستند منهجية إصلاح النظام الضريبي في ضوء المناقشات المزمع إجرائها خلال هذه المناظرة على تصور انتقائي للمقترحات والتوصيات يعتمد على أسس ومبادئ وقواعد وكيفيات تطبيقية.

وتهدف مرتكزات هذا الإصلاح إلى مواكبة دينامية الاقتصاد وذلك عبر:



المقاربة المنهجية

تتجلى مبادئ وآليات إصلاح النظام الجبائي التي سيتم اعتمادها فيما يلي:

- مبدأ حياد الضريبة على القيمة المضافة
- مكافحة الغش الضريبي : توسيع الوعاء من أجل تخفيف العبء الضريبي
- اعتماد ضريبة تحترم قدرة المساهمة الفردية لكل شخص
- إرساء التوازن بين الضريبة على دخل الشغل والضريبة على دخل رأس المال
- التشجيع على الادخار الطويل الأمد عوض المضاربة
- التناسق بين توسيع الوعاء الضريبي و توسيع وعاء المساهمات الاجتماعية

المقاربة المنهجية

ولضمان التنزيل الأمثل للإصلاح ، يتعين العمل على توفير الوسائل والاليات لضمان تنفيذ ناجع لهذه المبادئ وذلك عبر:

- الحكامة الجيدة
- كفاءة الموارد البشرية
- الوسائل التكنولوجية والمعلوماتية و أنظمة المعلومات
- استراتيجية الانخراط الضريبي.

وفي إطار هذا التصور البنيوي والوحدة المفاهيمية للإصلاح ، يتعين القيام بدراسة تحليلية لجميع المقاربات الجبائية المقترحة، قصد التأكد من مطابقتها للمتطلبات السالفة الذكر.

اقتراح مجموعات العمل الموضوعاتية

ستتمحور الأعمال التحضيرية للمناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات حول المواضيع التالية:

1- **الميثاق الاجتماعي** : الامتثال الضريبي ونجاعة السياسات العمومية؛

2-**الحكامة الجبائية** : الإنصاف، الشفافية والمطابقة للمعايير الدولية؛

اقتراح مجموعات العمل الموضوعاتية

3- **الضريبة على القيمة المضافة** : الحياد الضريبي والقدرة الشرائية؛

4- **الضريبة على الدخل** وتوسيع قاعدة الخاضعين للضريبة؛

اقتراح مجموعات العمل الموضوعاتية

5- نحو ضريبة على الشركات تعزز المداخيل وتخلق فرص الشغل؛

6- الجبايات المحلية: تمويل الجماعات الترابية والتقائية الوعاء والمساطر الضريبية للجبايات المحلية مع المنظومة الجبائية للدولة، في أفق مدونة عامة للضرائب موحدة لجبايات الدولة ولجبايات الجماعات الترابية؛

اقتراح مجموعات العمل الموضوعاتية

7- الضرائب وتشجيع الادخار على المدى الطويل والمتوسط؛

8-التحفيزات الضريبية؛

9- الجبايات الخاصة بالممتلكات؛

اقتراح مجموعات العمل الموضوعاتية

10- الجبايات الخاصة بالمقاولات الصغيرة و الصغيرة جدا و كذا مهن القرب ؛

11- المساطر الجبائية؛

12- المنازعات الضريبية؛

اقتراح مجموعات العمل الموضوعاتية

13- إدماج القطاع غير المهيكل؛

14-الضرائب الأخرى والرسوم شبه ضريبية؛

15- فعالية الإدارة الجبائية.

الجدول الزمني و الية تنزيل توصيات المناظرة

سينبثق عن أشغال هذه المناظرة، إعداد مشروع قانون-إطار حول الجبايات يتضمن المبادئ الأساسية للإصلاح الضريبي المرتقب وكذا البرمجة على مدى 5 سنوات ابتداء من سنة 2020 لتفعيل أهم التزامات المغرب المرتبطة بهذا الإصلاح.

شكرا

على المتابعة